معالجة المعوقات والاصلاح المصرفي في العراق

**Addressing the obstacles and banking reform
in Iraq**

المدرس الدكتور ياسمين هلال ادريس الحياي
الجامعة التقنية الوسطى

المستخلص

يهدف البحث الى اعادة النظر في هيكل الجهاز المصرفي العراقي وتطوير القوانين والتشريعات المصرفية بالشكل الذي ينسجم مع التشريعات السائدة في العالم وايجاد فلسفة جديدة في العمل المصرفي في ظل سياسات التحرير لنجاح عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وجاء من أهمها ضعف النشاط الاقتصادي للجهاز المصرفي بالشكل الذي لا ينسجم ومتطلبات تطور الاقتصاد العراقي، ومتطلبات اقتصاد السوق والتطورات الحاصلة في الخدمات المصرفية على الصعيد العالمي ، فضلاً عن ضعف الوسائل التكنولوجية التي تستخدمها المصارف وتراكم الديون المتعثرة او المشكوك في تحصيلها مما يجعلها تعتمد الضمانات العقارية الكبيرة للقروض وتوفير الائتمان قصيرة الاجل للأغراض الاستهلاكية والتجارية بسبب هيمنة الودائع الجارية على اجمالي الودائع ،واهم توصية جاء بها البحث وضع استراتيجيات للإصلاح المصرفي تنسجم بالتنوع والشمولية والفاعلية هدفها احتواء الاموال المكتنزة خارج الجهاز المصرفي واعادة تصنيف وتقسيم المصارف حسب معايير كفاءة الاداء والنشاط والمخالفات المصرفية وفق المعايير الدولية المعتمدة.

الكلمات الرئيسية: المعوقات ،الإصلاح المصرفي ،العراق .

Abstract

The research aims to review the structure of the Iraqi banking system and the development of banking laws and legislation in a manner consistent with the prevailing legislation in the world and find a new philosophy in banking under the liberalization policies to the success of the process of economic development and raise economic growth rates. The research reached a set of conclusions came from The most important of which is the weakness of the economic activity of the banking system in a manner that is inconsistent with the requirements of the development of the Iraqi economy, the requirements of the market economy and the developments in banking services globally, as well as the weakness of technological means used by And the accumulation of bad or doubtful debts, making it dependent on large real estate guarantees for loans and provision of short-term credit for consumer and commercial purposes due to the dominance of current deposits on total deposits. The main recommendation of the study is to develop strategies for banking reform that are diverse, inclusive and effective And reclassification and division of banks according to the standards of efficiency of performance and activity and banking violations in accordance with international standards adopted.

Keywords: Obstacles, Banking Reform, Iraq.

المقدمة

من غير الممكن لسياسية التحرير المالي أن يكتب لها النجاح في العراق أو أية دولة أخرى دون توافر مجموعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية الضرورية في ظل استراتيجية شاملة للاقتصاد الوطني بما في ذلك للجهاز المصرفي تتسجم والية السوق وتفعيل دور السياسة النقدية بما يتلائم مع أولويات وتقضيات الاقتصاد الوطني لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تطبيق سياسات اقتصادية كلية مناسبة وسليمة التي تعد عاملاً مهماً في تطوير القطاع المصرفي حيث لا يمكن عزل الوضع المالي والمصرفي عن الوضع العام للسياسة الاقتصادية وهو ما سنحاول طرحه في هذه الورقة.

اهمية البحث : ان نجاح عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي تتطلب بالضرورة المساهمة الفاعلة للجهاز المصرفي في هذه العملية مما يستوجب العمل على توجه المصارف العراقية (الحكومية والأهلية) نحو استراتيجية جديد فعالة وملائمة لتطوير الاقتصاد العراقي وقطاعاته الأساسية لاسيما قطاعاته السلعية (الصناعة، الزراعة) ، ان مثل هكذا استراتيجية ينبغي ان تسعى من اجل تجميع المدخرات وتوجيهها نحو تطوير الاقتصاد الوطني .

مشكلة البحث :-عانى القطاع المصرفي في العراق بالعديد من السلبيات في ظل سياسة الكبح المالي :

- 1- هيمنة السياسة المالية على السياسى النقدية .
- 2- استخدام الجهاز المصرفي كرافعة لتمويل عجز الموازنة .
- 3- اهمال تمويل القطاع الخاص .
- 4- عدم توافر استراتيجية حقيقية لمساهمة هذا الجهاز في عملية النمو الاقتصادي في البلد طوال الحقبة الماضية

هدف البحث : - يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

- 1- تقادي سلبيات المرحلة السابقة وتماشيا مع سياسة التحول نحو الية السوق والاصلاح الاقتصادي والمالي في ظل التحرير المالي .
- 2- اعادة النظر في هيكل الجهاز المصرفي العراقي .
- 3- تطوير القوانين والتشريعات المصرفية بالشكل الذي ينسجم والتشريعات السائدة في العالم وعلى وفق استراتيجية واضحة المعالم تحدد فيها الأهداف والأولويات والوسائل .
- 4- فلسفة جديدة في العمل المصرفي على مستوى الإجراءات واليات العمل ونوع الخدمات المصرفية .

فرضية البحث :- هناك العديد من المعوقات التي تعصف بالجهاز المصرفي تجعل من غير الممكن ان يلعب الدور المناط به دون وضع استراتيجية جديدة تأخذ بنظر الاعتبار التطورات الحديثة التي سادت الجهاز المصرفي على الصعيد العالمي .

منهجية البحث :- سيستند البحث الى الاسلوب الوصفي بشقية المسحي ودراسة الحالة للوصول الى تحديد اهداف البحث .

حدود الدراسة :- العراق ، السنة من 2003-2016

هيكل البحث: سيتضمن البحث مبحثين يتضمن الأول التعرف على معوقات الصناعة المصرفية في العراق اما المبحث الثاني فيتضمن الاستراتيجية لتطوير الصناعة المصرفية.

المبحث الاول: معوقات الجهاز المصرفي في العراق

هنالك جملة معوقات يعاني منها الجهاز المصرفي العراقي سواء منه الحكومي او الاهلي مما يستوجب التعرف على اهم تلك المعوقات التي تعيق الجهاز المصرفي من ان يلعب الدور المناط به في عملية التنمية والنمو الاقتصادي والتي نورد اهمها فيما يلي¹:

1- يتعرض الاداء المصرفي لاسيما الحكومي منه (الرافدين، والرشيد) لمشكلة اعباء الديون الخارجية العراقية التي تبلغ (23) مليار دولار مع الفوائد المتركمة، وتتجاوز هذه الديون رأسمال المصرفين وتشكل سندات الخزينة الحكومية 66% من موجودات مصرف الرافدين و 50% من موجودات مصرف الرشيد، و يخصص 90% من نشاطها المصرفي في تمويل نشاط القطاع العام الذي يتصف بقلة الكفاءة مع خسائر متركمة وبطالة مقنعة مع حرمان القطاع الخاص من التمويل اللازم للتراكم الرأسمالي.²

فضلا عن ارتفاع الديون المتعثرة او المشكوك في تحصيلها سواءً للمصارف الحكومية او الاهلية والتي بلغت قرابة 497,9 مليار دينار عراقي مما يشكل عبأً على الاستقرار المالي وبلغت التعثرات الائتمانية

¹ راجع حول ذلك :-

أ-الصوري ، ماجد ، بحث الجوانب الاقتصادية لإعادة هيكلة المصارف ف نيسان 2009، بالبنك المركزي العراقي، بغداد.
ب-عبد النبي، وليد عبيدتسريع إعادة هيكلة أكبر مصرفين حكوميين (الرافدين والرشيد) وتسوية ميزانيتهما العمومية المؤتمر الدولي الثاني حول المالية والاعمال المصرفية في العراق من 27-28 لسنة 2014 ص 3 ،
ث البصري، كمال : الاصلاح المصرفي العراقي بين الواقع والطموح في 2008/7/27 الموقع الالكتروني

<http://www.aluoor.selarticleasp> .

² ملاحظة:- القطاع المصرفي الحكومي يتكون من مصارف غير متخصصة (الرافدين، الرشيد، العراقي التجاري) ومصارف متخصصة (الزراعي، الصناعي، العقاري).

للمصارف الحكومية 205,5 مليار دينار في حين بلغت في المصارف الخاصة 292,3 مليار دينار.³

2- ضعف دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي بالشكل الذي لا ينسجم ومتطلبات تطور الاقتصاد العراقي، ومتطلبات اقتصاد السوق والتطورات الحاصلة في الخدمات المصرفية على الصعيد العالمي ، فضلاً عن ضعف الوسائل التكنولوجية التي تستخدمها المصارف، حيث من بين 44 مصرف هنالك 13 مصرف فقط تتعامل بنظام التسوية الاجمالية ونظام المقاصة الالي والالكتروني.⁴

هذا من جهة ومن جهة ثانية ضيق القاعدة الاستثمارية للجهاز المصرفي وانحسارها في الادوات المالية الحكومية وادوات البنك المركزي والتي تشكل اكثر من 66% من موجودات مصرف الرافدين على سبيل المثال ، فضلاً عن عدم امتلاكها القدرات الكافية لتقييم مخاطر الائتمان المصرفي والذي تجلى في ارتفاع الديون المتعثرة او المشكوك في تحصيلها مما يجعلها تعتمد الضمانات العقارية الكبيرة للقروض والتوجه نحو الائتمان قصيرة الاجل للأغراض الاستهلاكية والتجارية وذلك بسبب هيمنة الودائع الجارية على اجمالي الودائع اذ شكل هذا النوع من الودائع ما مقداره 82% من اجمالي الودائع.

3- عدم وضوح السياسات الاقتصادية التي ينبغي اتباعها في ظل المرحلة الحالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني بسبب عدم وضوح الفلسفة الاقتصادية الواجبة الاتباع وتخبط وعدم الانسجام بين السياسات المالية والنقدية .

4- ترهل الهيكل الاداري للمصارف ، فضلاً عن ضعف الخبرات والتقنيات المصرفية المستعملة ، واستثناء الفساد الاداري والمالي والسلوكيات البيروقراطية في هذه الهياكل ، الا ان ذلك يشمل المصارف الحكومية اكثر من شمولها المصارف الاهلية لا سيما بالنسبة لترهل الجهاز الاداري ونوع الفساد .فساد المصارف الاهلية يتعلق بشكل خاص بتهريب العملة الاجنبية وغسيل الاموال .

5- ضعف تقاليد العمل المصرفي والثقافة المصرفية لدى الجمهور فضلاً عن ضعف الثقة بالمصارف بشكل عام ويمكن الاستدلال على ذلك بارتفاع نسبة العمله في التداول خارج الجهاز المصرفي والتي شكلت اكثر من 53% من عرض النقد عام 2015 هذا من جهة ومن جهة ثانية تعاني المصارف الحكومية من ضعف تقديم التسهيلات الائتمانية .

³ ياسين ، حمد خضر: دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق، مركز التدريب والبحوث الاحصائية CSO، وزارة التخطيط العراقية المركزي.

⁴ تصريحات كل من البنك المركزي ، وتصريحات النائب عبد الحسين الياسري عضو اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي ، الموقع الالكتروني: www.alhalnews.com

6- تفتقر المصارف لاستراتيجيات وخطط تفصيلية سنوية فاعلة لأعاده بناء وهيكله القطاع المصرفي العراقي، وانخفاض الكثافة المصرفية للمصارف العراقية بحيث كانت نسبة مصرف لكل 35 الف نسمة ، وتأخرها في تطبيق انظمة مصرفية شاملة وعدم توافر شبكة اتصالات ذات مواصفات عالية الجودة بين الفروع و ادارتها العامة.

7- ارتفاع حجم السيولة لدى المصارف الامر الذي يعكس عجز القطاع المصرفي الحكومي والاهلي عن ايجاد منافذ استثمارية لتشغيل موجوداته وودائعه بالشكل الذي يخدم الاقتصاد الوطني، ويتضح ذلك من انخفاض استثمارات للجهاز المصرفي بشكل عام وللمصارف الحكومية بشكل خاص. لذا نجد انخفاض نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الاجمالي ، ويعود سبب هذا الانخفاض الى وجود قيود قانونية تحد من نشاط المصارف الاستثماري تبعاً للقانون رقم (23) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 واللذان قيذا امكانية المصارف الحكومية في الاستثمار وضرورة انحسارها بالإعمال المصرفية التقليدية طبقاً لقانون البنك المركزي والتعليمات الصادرة من وزارة المالية والتي تتمثل في المواد (27-33) من قانون المصارف ، اما بالنسبة للمصارف الاهلية فانها تتسم بالتحفظ في منح الائتمان لان ارباحها تتاتي من نشاطها المخالف للنظام المصرفي لذا اغلب سيولتها تتوجه نحو المضاربة والتهريب وشراء ادوات البنك المركزي ،مع احتفاظها بسيولة لا تتناسب ومقدار السيولة المتعارف عليها بالعمل المصرفي ، اذ بلغت نسبة السيولة على سبيل المثال اكثر من 54% عام 2012 ثم ارتفعت إلى حوالي 66% عام 2013 ووصلت الى 68% عام 2015 ، وبلغت 68% عام 2016⁵

8- يعاني الجهاز المصرفي من عدم مساندة شركات التأمين التي تعمل على ضمان الودائع والقروض، ان عدم ضمان هذه المصارف يعود لكون اغلب سيولتها تتوجه نحو المضاربة والتهريب كما اسلفنا سابقا ويعد ذلك احد اسباب انخفاض الثقة بهذه المصارف.

9- يعاني الجهاز المصرفي من التفاوت الكبير بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة في سوق العراق اذ لا يزال الفرق بينهما يتراوح بين 6-8 نقاط وهذا ادى الى عزوف الكثير من المستثمرين عن طلب الائتمان من المصارف بسبب ارتفاع اسعار الفائدة الذي تتقاضاها المصارف مقارنة بالأرباح التي يمكن الحصول عليها من الاستثمار في السوق العراقية لاسيما بالقطاعات السلعية وهذا يؤدي إلى استخدام هذا النوع من

⁵ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، الاحصانات السنوية للسنوات 2013 ، 2015 ، 2016.

القروض للأغراض المضاربة وعسل الاموال وشراء ادوات البنك المركزي وليس لتنمية الاقتصاد العراقي وقطاعات السلع .

10- يعاني الجهاز المصرفي من مشكلة ضعف كفاية رأس المال والذي لم يتجاوز ال 12% وضعف قاعدة رأس المال وعدم الوصول إلى الحد الأدنى لرأس المال المطلوب، حيث ان المصارف الحكومية تعاني من ذلك نتيجة طرق توزيع ارباحها استناداً لقانون الشركات العامة المادة (11) من الفقرة الرابعة، اذ تحول الارباح التي تزيد عن 30% من كلفة النشاط الجاري إلى حساب وزارة المالية، اما المصارف الاهلية فهي مصارف عائلية، مما يعني اندماج الادارة مع الملكية (حاصلي الاسهم) في هذه المصارف مما يؤدي إلى ضياع هذه المصارف بين اصحاب رؤوس الاموال ومتطلبات اعمال الصيرفة والالتزام بالقوانين واللوائح وهذا اضطر بالبنك المركزي الى اصدار تعليمات برفع الحد الأدنى لرأس مال هذه المصارف.⁶

11- هيمنة المصارف الحكومي على القطاع المصرفي وعلى حركة السوق المصرفية والذي يشكل نشاطها اكثر من 77% النشاط المصرفي .

المبحث الثاني: الاستراتيجية الخاصة بتطوير الجهاز المصرفي:-

لما كان العراق من البلدان التي تسعى في هذه المرحلة الانتقالية إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد وطني سليم من خلال الاعتماد على موارده وإمكانياته الذاتية وهذا يتطلب نظام مصرفي كفوء قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية ومدخراته وتحسين كفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي ، ولبناء وإصلاح النظام المصرفي لابد من اجراء تغييرات جذرية وضرورية في طبيعة الصناعة المصرفية وإعادة هيكلتها لحشد المدخرات المحلية وجذب الاستثمار والحد من ظاهرة رأس المال المهاجر، ولضمان نجاح عملية اصلاح النظام المصرفي لابد أن تكون جزء من استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي وهذا يتطلب جملة إجراءات على كافة الأصعدة المالية والمصرفية والعمل على بناء هيكل جديدة للنظام المصرفي العراقي بفرعيه الحكومي والخاص من اجل تحسين اداء المصارف وتطوير قدراتها التنافسية وتوسيع وتنويع خدماته المصرفية وزيادة وتطوير حصتها الائتمانية والاستثمارية بشكل متوازن مع حجم عوائدها الكلية ومعالجة الديون المتأخرة التسديد والتقليل من الترهل الإداري ومنح المصارف المرونة اللازمة في العمل الائتماني والمصرفي على أن تكون هناك رقابة وشفافية تمنع تهريب

⁶ قانون المصارف الفقرات (27-33) حيث حددت فيها الأنشطة والمواد المحظورة على المصارف والمتطلبات التحوطية كما قيدت الاستثمار في المصارف الاهلية وحصر نشاطها في ممارسة الاعمال المصرفية التقليدية .

الاموال أو المضاربة في السوق وان تكون هناك دقة وموضوعية في نشر الموازنات السنوية لتلك المصارف.

ويشمل اعادة الهيكلة النظام المصرفي مجموعة من الاجراءات التي تعمل على ادخال التغيرات الجذرية والجوهرية في اسلوب العمل والفكر المصرفي بما في ذلك تحديث البنية والهيكل التنظيمي والإداري والمالي والفني وإدخال المستجدات المصرفية التكنولوجية وتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة في العمل المصرفي .

يعد مفهوم اعادة الهيكلة مفهوماً شاملاً فهو يتضمن 1- فكرة الخصخصة 2- وتشجيع الاندماج 3- والتوجه نحو النظام المصرفي الشامل وهو ما سنطرحه في هذه الورقة :

المطلب الاول خصخصة الاقتصاد والصناعة المصرفية في العراق

يعاني القطاع المصرفي العراقي من اختلالات وتشوهات بنيوية كما اشرنا سابقا مما يتطلب معه القيام بإجراء تصحيحات بنيوية وهيكلية وتبني برامج اصلاح للقطاع المصرفي والمالي تكون جزء لا يتجزء من عملية اصلاح اقتصادي شامل للاقتصاد الوطني ينسجم مع الفلسفة الجديدة المتبناة للانتقال إلى اقتصاد السوق لتفعيل دور المصارف في التنمية الاقتصادية وتعد الخصخصة الاقتصاد الوطني بما في ذلك الجهاز المصرفي من وجهة نظر العديد من الاقتصاديين ذوي النزعة الرئسالية احدى الخطوات الاساسية التي ينبغي اعتمادها تبعاً لتلك الفلسفة ، والسؤال الذي يطرح نفسه موضوعيا هنا هو هل ان خصخصة الاقتصاد العراقي بما في ذلك الصناعة المصرفية قابل للنجاح في الوقت الحاضر؟ وهل ان القطاع الخاص قادر على الحل محل القطاع العام لتوفير شروط التنمية الاقتصادية والنمو؟ هذا ما سنحاول التعرف عليه بشكل موضوعي بعيدا عن الضغوط الإيديولوجية :

اثار موضوع الخصخصة بشكل عام ولا يزال الكثير من الجدل بين الاقتصاديين ما بين مؤيد ومعارض وكان اغلب النقاش يأخذ طابع ايديولوجي اكثر من كونه نقاش موضوعي استنادا الى الدور الاقتصادي للدولة وهل من الضروري استمرار هذا الدور ام أن الاوان لانسحاب الدولة من الاقتصاد وترك هذا الدور للقطاع الخاص ،وقد تزايدت الدعوات وعلى مختلف الاصعدة ، بان الوقت قد حان لاعادة تقييم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، واعادة تحديد النطاق الملائم له ، باعتبار ان تضخم هذا الدور في المدة السابقة بات مأزقا طال جميع انواع البلدان وبأشكال مختلفة ، ينبغي الخروج منه ، بعد ان شهدت فترة ما بعد الحرب الثانية وحتى نهاية العقد السابع من القرن المنصرم ، توسعا هائلا لهذا الدور.وعلى هذا الاساس تم طرح موضوع الخصخصة كاداة تستخدمها السياسة الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق والاعتماد على آلياته لتحقيق توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية واعطاء الدور الاكبر

للقطاع الخاص مع انسحاب الدولة من عملية الانتاج ، وبغض النظر عن المواقف الايديولوجية فان النظرة الموضوعية لتبني الخصخصة يعتمد بالضرورة على مدى امكانية تحقيق التخصيص الكفاء للموارد الاقتصادية ، والقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الاقتصادية التي عزيت في اغلبها الى طبيعة وحجم وشكل هذا التدخل ، مما ينبغي معة تبني علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع ، باعتبار ان الواقع لم يدل على ان الدولة الاكثر تدخلا هي الاكثر فاعلية ، وقد تم انتقاد الدولة بوصفها اصبحت مترهلة فضلا عن قدرتها الواسعة على تبديد الفائض الاقتصادي ، كما تعذر على هذه الحكومات ان تؤمن الخدمات الاجتماعية والسلع العامة بالكم والنوع المرغوب.⁷

ان الطرح السابق لا يعني تلاشي دور الدولة كما يتصور البعض بل كل الذي يعنيه هو تغيير القواعد الاقتصادية بالشكل الذي يضمن سلطة اعلى للاسواق ، ، وان الدولة ينبغي ان تتدخل بوصفها سلطة وليس منتج ، وعلى هذا الاساس فان الدولة هي التي تحدد شروط ممارسة النشاط الاقتصادي من خلال سياستها المالية والنقدية ، اذن ليس المطلوب تلاشي دور الدولة بل اعادة صياغة وظائفها ويجاد وسائل جديدة لها للتدخل.

ان نجاح عملية التنمية الاقتصادية يتطلب الاستخدام العقلاني والكفاء للموارد المتاحة، وتوجيهها نحو القطاعات الاكثر اهمية وقدرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي، يمكن للدولة ان تؤدي دوراً محوريا في عملية التنمية ولا سيما في 1- بناء الانسان والمؤسسات التي تستهدف تحسين كفاءة اداء القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلا عن 2- رسم السياسات ، وتحديد الاهداف التنموية المطلوب تحقيقها والوسائل اللازمة لذلك ، اذن الخلاف ينبغي ان يدور حول الطبيعة والمدى الذي يمكن ان تذهب اليه الدولة في تدخلها في الحياة الاقتصادية ، ودور كل من الدولة والقطاع الخاص واي المجالات يجب ان يسلكها كل منهم . من هنا يمكن فهم ضرورة انسحاب الدولة من بعض الانشطة الاقتصادية وتركها للقطاع الخاص وهو ما يعرف بالخصخصة .

وهنا يجابهنا تسائل يتعلق بمدى امكانية خصخصة الصناعة المصرفية في العراق على وفق المعطيات والسمات السائدة فيها ؟ وهل سيؤدي ذلك الى تفعيل دور الجهاز المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية والتخصيص الامثل للموارد هذا ما سنحاول الاجابة عليه هنا⁸:

⁷ مجيد ، هلال ادريس: الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة ، الطبعة الاولى دار حبيثا للنشر والترجمة، القاهرة 2018 ، ص 120 .

⁸ راجع المصادر الاتية . =

= ا. ابو حمد: ، رضا صاحب :الخصخصة وامكانيات تطبيقها في العراق، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة لسنة 2004، ص 23.

ب. موسى، نائل الخصخصة ثقافة الاغنياء حنظلة الفقراء، اسلام اون لاین شبكة الانترنت سنة 2003، ص 1-3 .

- 1- ما زال القطاع المصرفي الخاص تنقصه الكفاءة والمهارة والخبرة الكافية واللازمة ليكون قادر على منافسة المصارف الاجنبية في ظل الانفتاح الاقتصادي والمالي هذا من جهة ومن جهة ثانية ضعف القدرة على تقديم الخدمات المصرفية.
- 2- يتصف القطاع المصرفي العراقي بكونه لا يزال يستخدم الاساليب المصرفية القديمة مع ضعف استخدامة للاساليب الالكترونية الحديثة التي غزت العمل المصرفي في العالم ، وهذا يفضي بالضرورة الى هدر الكثير من وقت الزبائن .
- 3- انخفاض استثمارات القطاع المصرفي لا سيما في المشاريع الانتاجية ، ويرافق ذلك انخفاض القروض التي يقدمها لمثل هذه المشاريع واعتمادة على شراء ادوات البنك المركزي .
- 4- أن الخصخصة ليست بالضرورة ستؤدي إلى تحسين وزيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاع المصرفي بل يمكن ان تؤدي الى تفاقم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حيث سوف تؤدي إلى زيادة العاطلين عن العمل وتقليل فرص العمل نتيجة التوجه للاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي مما يتطلب بالضرورة ايجاد فرص عمل جديدة قبل القيام بالخصخصة ، وهذا يعني ان الخصخصة قد تؤدي إلى تحقيق منافع على مستوى المؤسسة لكنها تولد مشاكل كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي.
- 5- في ظل الوضع الحالية لطبيعة وسمات الصناعة المصرفية من المشكوك فيه ان الخصخصة ستؤدي الى تطوير ودعم القطاع الخاص اذ لم يتم دعم القطاع الخاص كما كان متصور لا سيما القطاعات السلعية منه خلال السنوات الخمسة عشر الماضية .
- 6- في ظل الوضع الحالي لطبيعة وسمات الصناعة المصرفية من المشكوك فيه قدرة الخصخصة على تطوير القطاعات السلعية من الاقتصاد العراقي سواء العام منه او الخاص.
- 7- على الرغم من ارتفاع حجم السيولة لدى المصارف الا ان هذه السيولة تستخدم على الاكثر في شراء ادوات البنك المركزي من جهة وتتوجه نحو المضاربة وتهريب العملة الاجنبية وغسل الاموال من جهة اخرى هذا بالنسبة للمصارف الاهلية .
- 8- تتصف اغلب القروض الممنوحة من قبل المصارف بكونها قروض قصيرة الاجل تستخدم عادةً من قبل مستلميها في المضاربة او لاغراض تجارية .

9- ارتفاع اسعار الفائدة على القروض الممنوحة من قبل المصارف وبشكل لا يتماشى مع مستوى ومعدل الارياح السائدة في السوق العراقية .

مما تقدم يتضح لنا ولكي يستطيع القطاع المصرفي اداء الدور المناط به في عملية البناء التنموي ينبغي القيام بإجراء تصحيحات بنيوية وهيكلية وتبني برامج اصلاح للقطاع المصرفي والمالي تكون جزء لا يتجزء من عملية اصلاح اقتصادي شامل للاقتصاد الوطني ينسجم مع طبيعة الفلسفة الجديدة المتبناة للانتقال إلى اقتصاد السوق لتفعيل دور المصارف في التنمية الاقتصادية .

وعلى وفق ما تقدم نعتقد أن خصخصة القطاع المصرفي العراقي ليست البلمس الشافي أو العصى السحرية لحل المشكلات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي كما يتوهم البعض ، فنجاح عملية الخصخصة تتطلب توافر جملة من المقومات والمستلزمات لتحقيق اهدافها كتوافر ارادة سياسية للحكومة والدعم السياسي للعملية والأطر التشريعية والقانونية لها . فضلاً عن توفير الاطر المؤسسية والإلية التنظيمية وتأسيس هيئات رقابية للإشراف وإعادة النظر بقوانين الاستثمار والشركات ومراعات قواعد الاصول والشفافية والنزاهة وغيرها من الامور التي تعجز الدولة على توفيرها في الوقت الحالي كالقضاء على الفساد المالي والإداري، لهذا نعتقد أن انجح السبل هي بقاء المصارف العامة الى جانب الخاصة منها والعمل على اعادة النظر بشكل جدي بالنظام المصرفي في العراق والقوانين المنظمة لعمله وتحسين اداءه وتطوير وتحديث الاساليب والخدمات المصرفية بالشكل الذي ينسجم مع متطلبات وتوجهات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق ووضع استراتيجيات للإصلاح المصرفي على يد خبراء مصرفيين عراقيين تتلائم مع الواقع العراقي وبدلاً من الاستراتيجيات التي تعدها المنظمات الدولية التي غالباً لا تتسجم وطبيعة الاقتصاد العراقي، وتطوير قدراتها الائتمانية لتوفير القروض للقطاع الخاص بالشكل الذي يرفع معدلات النمو الاقتصادي في هذا القطاع لاسيما السلعية منها والعمل على توافر البنى التحتية والعمل على تخليص المصارف الحكومية من الديون الداخلية والخارجية المتراكمة من خلال تحميل وزارة المالية هذه الديون، وإيجاد وسائل واليات مناسبة لتحصيل القروض والديون المتعثرة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي المتمثلة بالمكننة والبرامج المصرفية وترشيق الموظفين العاملين في هذه المصارف وتحويلهم إلى وزارات اخرى مع تطوير الكوادر العاملة في المصارف الحكومية من خلال الدورات التدريبية داخل وخارج القطر من خلال الاستعانة بأساتذة مختصين والتوسع بإقامة فروع جديدة للمصارف هذه كمرحلة اولى ومن ثم التوجه نحو المصارف الشاملة لتقديم خدمات مصرفية وغير مصرفية كمرحلة ثانية.

اذن فإن أي اصلاح اقتصادي يستند إلى الخصخصة لايمكن أن ينجح دون الاخذ بنظر الاعتبار طبيعته البنوية الاقتصادية لهذا الاقتصاد في ظل هيمنة وقيادة القطاع العام لعملية التنمية خلال العقود الماضية، وإذا كان ذلك صحيحاً أذن نعتقد ان الوقت قد حان لإعادة تقييم الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وإعادة تحديد نطاق تدخلها وعدم الانسحاق وراء أفكار مسبقه لصالح الدولة أو لصالح القطاع الخاص، وعلى وفق ذلك يصبح من الضروري التمييز بين اهمية وجود القطاع الخاص وعمله الفاعل ضمن الأنشطة الاقتصادية للبلد وبين انسحاب الدولة وخصخصة القطاع العام لاعتبارات سياسية مجردة.

المطلب الثاني :-المصارف الشاملة:

تعد المصارف الشاملة انعكاس واضح للتطورات التي شهدتها القطاع المصرفي على الصعيد العالمي في ظل التوجهات المتسارعة نحو العولمة المالية وتعاضم التدفقات المالية العائمة والهادفة الى الربح في اسواق راس المال العالمي وظهور الابتكارات المالية الجديدة التي غزت العمل المصرفي بشكل واضح كالمشتقات والعقود المستقبلية والاجلة وتوريق الديون وغيرها، ان هذه التطورات حتمت ظهور هذا النوع من المصارف التي تكون قادره على التعامل بشكل ناجح مع كل هذه التطورات مع قدرتها على توفير التوازن المطلوب في عملياتها بين الربحية والسيولة والامان من المخاطر المحتملة مما جعلها تدخل في كثير من المجالات التي تعد في السابق حكراً على اعمال الوساطة المالية كممارسة اعمال الاستثمار وانشاء شركات التأمين والشركات القابضة بهدف توزيع المخاطر واصدار شهادات ايداع قابلة للتداول والاقراض طويل الاجل وولوج مجالات استثمارية جديدة وانشاء صناديق الاستثمار واداء اعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة والتمويل التاجيري وغيرها⁹، وبعبارة اخرى فان هذه المصارف باتت تقوم بجميع الوظائف التقليدية وغير التقليدية في العمل المصرفي.

اذن تعد المصارف الشاملة احد الحلول للخروج من العمل المصرفي التقليدي الذي يعتمد على التخصص بالشكل الذي يجعل كل مصرف يتعامل في ادارة انواع معينة من الاصول المالية تتسجم مع انواع معينة من الموارد لذا قسمت هذه المصارف الى تجارية وتخصصية ومصارف استثمار واعمال.

تعرف المصارف الشاملة بانها تلك المصارف التي تقوم على فلسفة التنويع بهدف الموازنة بين السيولة والربحية والامان فضلاً عن قدرتها على التعامل في الادوات الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجية¹⁰ كذلك عرفت بانها المصارف التي تختص بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها

⁹ ادريس، ياسمين هلال :التحرير المالي ودوره في تحديد اتجاهات الصناعة المصرفية في العراق ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،2017 ص50.

¹⁰ عبد العال، طارق: التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك، الدار الجامعية ، مصر 2004 ص 204 .

القيام بدور المنظم ، وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار اضافة الى نشاط التامين وتأسيس الشركات والمشروعات ولا تقوم على اساس التخصص القطاعي او الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل والمتوازن للاقتصاد مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية بالمعنى الواسع ¹¹ .

يواجه النظام المصرفي العراقي اليوم تحديات كبيرة كغيره من الانظمة المصرفية في البلدان النامية التي توجهت نحو اقتصاد السوق نتيجة التحرير والانفتاح المالي والمصرفي فأصبح من الضروري على المصارف العراقية تبني استراتيجيات مناسبة تتفق مع التوجهات الجديدة لضمان نموها وتطورها في السوق العراقية والتوجه نحو السوق العالمية بالشكل الذي ينسجم مع مستجدات البيئة المصرفية المعاصرة على الصعيد الدولي من خلال الاخذ بنظام الصيرفة الشاملة الذي له القدرة على احداث تغيرات سريعة وكبيرة في طبيعة الصناعة المصرفية في العراق وقدرتها التنافسية لحشد الموارد المالية المحلية والدولية لخدمة النشاط الاقتصادي ولتحقيق هذا الهدف ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار واقع الصناعة المصرفية في العراق وتحديد وتشخيص المعوقات التي تقف حائلاً اتجاه تطوير الصناعة المصرفية نحو الصيرفة الشاملة مع توفر الوسائل والأليات اللازمة لتحديث اجهزتها المصرفية وربطها بالأجهزة المصرفية العالمية أن توجه المصارف العراقية نحو الصيرفة الشاملة سوف يساعد في تحقيق الميزة التنافسية التي تسعى لها كل المؤسسات المصرفية فضلاً عن التنوع في مجال الخدمات الصيرفية المختلفة فهي تدمج بين نشاطات الصيرفة التجارية والصيرفة الاستثمارية كما تساعد على تكوين محافظ استثمارية للمصارف تحتوي على تشكيلة من الادوات الاستثمارية فضلاً عن الدمج بين نشاطات الصيرفة المتخصصة والصيرفة الاستثمارية أن هذه التغيرات المهمة في طبيعة عمل الصناعة المصرفية سوف يكون لها تأثير متميز على الحياة الاقتصادية اذ ويعزى نجاح كثير من بلدان العالم في تطويرها الاقتصادي والمالي إلى تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة ذات الخدمات الكاملة ونحن في بلداننا النامية والعراق منها بحاجة إلى هكذا نموذج لتقليص حجم الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في مجال الصناعة المصرفية.

المطلب الثالث: الاندماج المصرفي:

نتيجة ارتفاع درجة المخاطر في السوق المالية العالمية وارتفاع درجة المنافسة اتجهت المصارف العالمية نحو الاندماج منذ تسعينات القرن الماضي لمواجهة هذه المخاطر في ظل العولمة المالية وما افرزته من تحركات سريعة لرؤوس الاموال العائمة الباحثة عن الربح هذا من جهة ومن جهة اخرى لتوفير الموارد

¹¹ (3) عبد الحميد، عبد المطلب: البنوك الشاملة وعملياتها وادارتها، الدار الجامعية، مصر 2000 ص 19.

المالية اللازمة لمسايرة التقدم التكنولوجي الذي خلق منافسة حادة بين المصارف وزاد من درجة المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها ستوجب ضرورة خلق كيانات مصرفية قادرة على مواجهة هذه التحديات .
بات الاندماج المصرفي احد العوامل المهمة لمواكبة العوامل السابقة الذكر فضلا عن زيادة قدرة المصارف على مجابهة المنافسة الحادة التي تتعرض لها اثناء عملها ، اصبح من الضروري التعرف على طبيعة هذا المفهوم ،والاهداف المتوخاة منه ،والاراء المعارضة له مع الاشارة الى العراق في هذا الشأن فان مفهوم الاندماج : وهو عبارة عن اتفاق بين مصرفين او اكثر وذوبانها اداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يصبح الكيان الجديد ذا قدرة عالية وفعالية كبيرة لتحقيق اهداف لايمكن ان تتحقق قبل اتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد¹²

اما الاهداف المتوخاة من الاندماج المصرفي (1)

شهدت الساحة المصرفية العالمية والعراقية تطورات متسارعة كانت لها اثر كبير في اعادة صياغة النظام المصرفي ومن هذه التطورات فكرة الاندماج المصرفي والتي ينبغي على النظام المصرفي العراقي الاخذ بها لتحقيق جملة من الاهداف اهمها :

- 1-تحسين اداء المصارف ورفع قدراتها التنافسية .
- 2- زيادة فاعلية الانشطة والخدمات المصرفية مما يؤدي الى تقليل الوقت والكلفة اللازمة لانجاز هذه الخدمات وتحسين نوعيتها .
- 3- أن اندماج المصارف الصغيرة في العراق مع بعضها البعض سوف يؤدي إلى زيادة رأس المال فضلاً عن تحقيق شروط بازل 3 من خلال فائض الاموال التي تتطلبها عملية تطوير الصناعة المصرفية في العراق
- 4-توفير خدمات مصرفية فضلا عن توفير امكانية استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة في عملها المصرفي .

وعلى الرغم من ذلك فهناك اراء معارضة لفكرة الاندماج حيث يجدون ان (اندماج المصارف خطوة غير فعالة خاصة في الوقت الحاضر لأثارها السلبية على سوق الاوراق المالية لما تسببه من كساد وشحة في

¹² تم الاعتماد على المصادر الاتية :

أ- عبد النبي، وليد عيد :دراسة الاندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي ،البحوث والدراسات ،البنك المركزي العراقي .

ب- علي اكبر ، زهير دراسة الاندماج المصرفي ،مدير عام البنك المركزي العراقي فرع البصرة ، نشرات البنك المركزي العراقي

السيولة وتجميد نشاط السوق وانخفاض اسعار الشركات المساهمة بالرغم من وجود رؤوس اموال كبيرة لاستيعاب عملية الاستثمار الموجود في البلد)¹³ ، في حين هناك اراء تجد انه يمكن ان يحدث العكس اي تنشيط فاعلية الاسواق المالية ومن ثم النشاط التجاري .

ثالثا :- الاندماج المصرفي في العراق بين الطموح والواقع

وفق المنافع التي يفضي اليها الاندماج بات الاندماج المصرفي من الضرورات الاساسية في العراق(1)، ادسيودي هذا الاندماج للمصارف الصغيرة في العراق بعضها مع البعض الاخر تحقيق شروط بازل من خلال تجميع الاموال التي تتطلبها عملية تطوير الصناعة المصرفية في العراق.

تتطلب عملية الاندماج المصرفي بضرورة وجود قطاعات اقتصادية ذات طاقة استيعابية للموارد المالية التي ستجمع عن طريق هذا الاندماج والاسوف لا يكون هنالك مبرر لمثل هكذا اندماج وعليه(2) فان المشكلة التي ستواجه عملية الاندماج في العراق هي ضعف الطاقة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية العراقية في ظل الوضع الحالي لهذه القطاعات مما يفضي الى ارتفاع درجة سيولة المصارف دون القدرة على استغلالها.

والسؤال الذي سي طرح نفسه هنا ما جدوى هذا الاندماج في العراق وهل هناك منافع اخرى يمكن أن يحققها الاندماج بالشكل الذي يضمن تطوير ونمو الاقتصاد العراقي؟

يعتقد العديد من الخبراء ان خطوة دمج المصارف تحتاج إلى مقومات وشروط يجب توافرها قبل البدء بهذه العملية لكي تحقق اثارها الايجابية في الاقتصاد العراقي من هذه الشروط والمقومات 1- خلق مناخ استثماري وتنظيمي وتشريعي مناسب 2- مع توافر الامكانيات التقنية والإدارية 3- فضلاً عن توافر المعلومات والشفافية بشكل مناسب 4- و مراعات التوافق بين وجهات النظر المختلفة لمجلس الادارة

¹³ محمد، ايناس عباس: الاندماج المصرفي نظرة شمولية، البحوث والدراسات، نشرات البنك المركزي العراقي.

راجع المصادر الاتية :

أ- عبد النبي، وليد عيد: دراسة الاندماج المصرفي في العراق كضرورة للاصلاح المصرفي ، مصدر سبق ذكره

ب- علي اكبر ، زهير :دراسة الاندماج المصرفي ,مصدر سبق ذكره.

ج- الرحمن ، نجلاء فتح :الاندماج المصرفي والاستحواذ في البلدان العربية ،مجلة كلية العلوم الادارية جامعة افريقيا العالمية العدد الاول يونيو 2017ص193-239.

د- عبد القادر ، مضاي :الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير النظام المصرفي ، مجلة جامعة محمد خضير بكره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،العدد 7 لسنة 2010.

الجديد بعد الاندماج باعتبار أن المصارف الخاصة العراقية على الاغلب مصارف عائلية وليست مساهمة مما يشكل عقبة جديدة امام عملية الاندماج لتضارب المصالح الخاصة لتلك العوائل .
 من المؤكد ان عملية الاندماج ضرورية لتحسين عمل وأداء النظام المصرفي وتحقيق الملاءة المالية وتحديث النظم الرقابية والادارية ولكن ينبغي أن تتوفر المقومات الضرورية لنجاحها مما يستوجب دراسة واقع الاقتصاد العراقي أولاً، ثم ان تتم هذه العملية بشكل تدريجي مع تحديد الاهداف المتوخاة منها ولما كانت عملية الاندماج من الممكن ان تتم بين المصارف الوطنية فيما بينها من جهة وبين المصارف الوطنية والمصارف الاجنبية من جهة ثانية لذا ينبغي البدء اولا بالمصارف الوطنية وعند نجاحها يتم التحول إلى الاندماج الخارجي .
 وهنا يمكن أن يلعب البنك المركزي دوراً مساعداً في عملية الاندماج من خلال رفع رؤوس اموال المصارف بالشكل الذي لايتوافر للمصارف العائلية والصغيرة .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:-

- 1- ضعف النشاط الاقتصادي للجهاز المصرفي بالشكل الذي لا ينسجم ومتطلبات تطور الاقتصاد العراقي، ومتطلبات اقتصاد السوق والتطورات الحاصلة في الخدمات المصرفية على الصعيد العالمي ، فضلاً عن ضعف الوسائل التكنولوجية التي تستخدمها المصارف وتراكم الديون المتعثرة او المشكوك في تحصيلها مما يجعلها تعتمد الضمانات العقارية الكبيرة للقروض وتوفير الائتمان قصيرة الاجل للأغراض الاستهلاكية والتجارية بسبب هيمنة الودائع الجارية على اجمالي الودائع.
- 2- تعاني المصارف من ترهل في الهيكل الاداري، وضعف خبراتهم فضلاً عن ضعف استخدام التقنيات المصرفية، واستشراء الفساد الاداري والمالي وشراء ادوات البنك المركزي والمضاربة وتهريب العملة وغسل الاموال والسلوكيات البيروقراطية في هذه الهياكل .
- 3- هنالك العديد من المعوقات التي تقف حائلا ازاء التوجه نحو المصارف الشاملة كعدم توافر تشريعات وقوانين وقواعد منظمة للعمل المصرفي تتواءم مع حاجة هذه المصارف بالشكل الذي يسهل نجاح عملها وبكفاءة عالية
- 4- تقف الملكية العائلية للمصارف العراقية الاهلية حجر عثرة امام الاندماج لعدم التوافق بين وجهات النظر المختلفة لمجالس ادارة المصارف مما يفضي الى رفض اصحاب هذه المصارف الاندماج لأنها تتضارب مع مصالحهم الخاصة .

التوصيات

- 1- وضع استراتيجيات للإصلاح المصرفي تتسم بالتنوع والشمولية والفاعلية هدفها احتواء الاموال المكتنزة خارج الجهاز المصرفي.
- 2- اعادة تصنيف وتقسيم المصارف حسب معايير كفاءة الاداء والنشاط والخالفات المصرفية وفق المعايير الدولية المعتمدة على أن يقوم البنك المركزي بالاستعانة بمؤسسات محاسبية دولية معتمدة لتقييم ومراجعة المصارف في حالة عدم توافر الكفاءات الوطنية للقيام بتلك المهمة.
- 3- دعم وتطوير الثقافة المصرفية لدى الجمهور بالشكل الذي يضمن زيادة ثقة الجمهور بهذا الجهاز وإزالة البيروقراطية السائدة لدى العاملين بالمصارف من خلال التزامها في تسديد ائتمانات العملاء وضيق الطلب.
- 4- محاولة رفع نسبة مساهمة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الاجمالي من خلال توفير الشروط الملائمة لتطوير الائتمان والعمل على زيادة تعبئة المدخرات بالشكل الذي يضمن رفع حجم الائتمان المصرفي .
- 5- تعديل القوانين والتشريعات المصرفية خاصة قانون المصارف رقم (94) وإزالة الفقرات التي لاتسمح للجهاز المصرفي بالاستثمار في القطاعات السلعية.
- 6- الزام المصارف بتطبيق نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل ولحد ادنى 15% لحماية اموال المودعين ولمواجهة مخاطر المغالات في تقديم الائتمان وعمليات الاستثمار المختلفة .
- 7- بناء وتطوير البنى التحتية ومراكز البحث والتطوير والتدريب واستخدام الاساليب التكنولوجية.

المصادر

اولا:-الكتب

- 1- عبد العال ، طارق : التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك ، الدار الجامعية ، مصر 2004.
- 2 - عبد الحميد ، عبد المطلب : البنوك الشاملة وعملياتها وادارتها ، الدار الجامعية ، مصر 2000
- 3- عبد الحميد ،عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك ،الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر 2005.
- 4 - مجيد ،هلال ادريس: الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة ، دار حميثرا للنشر والترجمة،لسنة2018، الطبعة الاولى ،المجلد الاول .

ثانيا :الرسائل والاطاريح

- (1) ادريس ، ياسمين هلال:التحرير المالي ودوره في تحديد اتجاهات الصناعة المصرفية في العراق ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،2017.

ثالثا:-الدراسات والبحوث

- أ. شاكرا، فؤاد: تخصصة القطاع المصرفي في الدول العربية ،مجلة اتحاد المصارف العربية ،بيروت المجلد 21، العدد 242 ، لسنة 2001.
- ب- ابو حمد ،رضا صاحب: التخصصة وإمكانيات تطبيقها في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة لسنة 2004.
- ج -الصوري، ماجد :الجوانب الاقتصادية لإعادة هيكلة المصارف نيسان 2009 ، بغداد.
- ج- عبد القادر، ماضي جامعة الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير ومصرفيه النظام المصرفي العدد 7 لسنة 2010 جامعة محمد خضير بكره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم النير . .
- ح- الرحمن ، نجلاء فتحي :الاندماج المصرفي والاستحواد في البلدان العربية ،مجلة كلية العلوم الادارية جامعة افريقيا العالمية العدد الاول يونيو 2017.

رابعا :النشريات والدوريات والتقارير

- (1) محمد ، ايناس عباس : الاندماج المصرفي نظرة شمولية البنك المركزي العراقي ،البحوث والدراسات ، نشرات البنك المركزي
- (2) المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي: تحديد مشاكل القطاع المصرفي ومقترحات بوضع استراتيجية شاملة من ندوة للمعهد لتذليلها في 2012/6/7.
- (3) علي اكبر، زهير :دراسة الاندماج المصرفي ،مدير عام البنك المركزي العراقي فرع البصرة ،نشرات البنك المركزي العراقي.
- (4) ياسين ، محمد خضر: دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق، مركز التدريب والبحوث الاحصائية CSO، وزارة التخطيط العراقية المركزي.
- (5) البنك المركزي .
- (6) مجلس النواب العراقي/ اللجنة المالية "تقرير اللجنة المالية حول متطلبات اصلاح النظام المصرفي في العراق شباط 2014، الدورة التشريعية الثانية، السنة التشريعات الثانية الفصل التشريعي الثاني".
- (7) عبد النبي، وليد عيد :دراسة في تسريع اعادة هيكلة اكبر مصرفين حكوميين (الرافدين والرشيد) وتسوية ميزانيتهما العمومية مستشار البنك المركزي
- (8) عبد النبي، وليد عيد :دراسة الاندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي ،البحوث والدراسات ، نشرات البنك المركزي

خامسا :- المواقع الالكترونية

- 1- تصريحات كل من البك المركزي ، وتصريحات النائب عبد الحسين الياسري عضو اللجنة المالية في مجلس النواب ، الموقع الالكتروني : www.alhalnews.com .
- 2- ال طعمة ،حيدر حسين : القطاع المصرفي في العراق وتحديات الاصلاح والتطوير، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، الموقع الالكتروني <http://fedrs.com>.

3- البصري ، كمال : الاصلاح المصرفي العراقي بين الواقع والطموح في 2008/7/27 الموقع الالكتروني

[.http://www.aluoor.selarticleasp](http://www.aluoor.selarticleasp)